فهذه سالبة كلية نقيضها فقد جاءكم بشير ونذير
وهي موجبة جزئية وقوله تعالى ما انزل الله
على بشر من شيء فهي سالبة كلية ايضا على ضرب
من التاويل وهو لم ينزل شيء من عند الله على
بشر وذلك لان الكلية ضابطها ان يكون
موضوعها كليا والموضوع هنا الجلالة وليست بكلية
وهي فضلة لانها مفعول فلا تصير القضية بالنظر
اليه وان كان كليا كلية الا اذا اول بالعمدة كما مر
وهذا السلب الكلي نقضه الله بقوله قل من انزل
الكتاب الذي الخ فانه في قوة الجزئية فان الكتاب
الذي انزل على موسى معين وهو التوراة وهم
موصوف بانه منزل من عند الله معترفون به وان
كانت مهملة بان لم يلاحظ فيها سور الكل ولا البعض
فنقيضها سالبة كلية لان الموجبة المهملة في قوة
الجزئية وقوله صاحب السلم ان نقيض المهملة تبديل
الكيف فيه نظر ونص عبارته
فان تكن شخصية او مهملة فنقيضها بالكيف ان تبدله
هذا كله اذا لم تلاحظ الجهة والا فلا بد ايضا من
التناقض في الجهة زيادة على التناقض في الكيف
والكم فان كانت ضرورية نحو بالضرورة كل واحد
نصف الاثنين فنقيضها سالبة ممكنة عامة جزئية

نحو

نحو بعض ما صدق عليه الواحد ليس نصف
الاثنين بالامكان العام لان المعنى ان ثبوت النصفية
لبعض ما صدق عليه الواحد ليس بضروري فاما انه
مستحيل او جائز هذا هو الطرف المخالف وثبوت استحالة
النصفية او جوازه لا يصح لان الواقع وجوب النصفية
للواحد والواجب العقلي لا يتصور عدمه وما نحن فيه
كذلك والامكان نقيض الضرورة وان كانت دائمة
مطلقة على معنى دائما كل واحد نصف الاثنين
فنقيضها سالبة جزئية مطلقة عامة نحو بعض ما صدقات
الواحد ليس نصف الاثنين بالفعل او بالاطلاق العام
فان سلب النصفية عن ما صدقات الواحد في بعض الاوقات
ينافض ثبوتها لكل فرد مما صدقات الواحد على الدوام
فان قلت العكس لازم ايضا لكل قضية الا السالبة
الجزئية فلا عكس لها مطلقا لعدم اطراد العكس فيها
نحو بعض الحيوان ليس بانسان فلو عكست لقيل بعض
الانسان ليس بحيوان وهو باطل لان العكس لازم
الصدق كالاصل وان صح في بعض الحيوان ليس
بحجر ان يقال بعض الحجر ليس بحيوان وقول ايساغوجي
ولا عكس للسالبة الجزئية لزوما وقول السلم
والعكس لازم لغير ما وجد به اجتماع الجزئين فاقتصد
ليس في محله اذ تقتضي نفي اللزوم اتصافها بالعكس
احيانا مع ان اصطلاحهم على ان المتخلف لا يعتبر
فهل ما نحن فيه له عكس امر لا فالجواب انما نحن فيه

أن ما

Copyright © King Saud University